



Distr.: Limited  
16 June 2016  
Arabic  
Original: Spanish

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الاتحاد الروسي وإكوادور وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والجمهورية العربية السورية وفترويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا ونيكاراغوا: مشروع قرار

قرار اللجنة الخاصة المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بشأن بورتوريكو

إن اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة،

إذ تأخذ في الاعتبار إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي ورد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، وكذلك قرارات اللجنة الخاصة ومقرراها المتعلقة ببورتوريكو والبالغ عددها ٣٤ قراراً ومقرراً،

وإذ تضع في الاعتبار أنه قد مضى أكثر من نصف الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ التي أعلنتها الجمعية العامة في قرارها ١١٩/٦٥ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ عقداً دولياً ثالثاً للقضاء على الاستعمار،

وإذ تأخذ في الاعتبار القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة الخاصة منذ عام ١٩٧٢ بشأن مسألة بورتوريكو، البالغ عددها ٣٤ قراراً ومقرراً، والواردة في تقارير اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة، ولا سيما تلك التي اتخذتها في السنوات الأخيرة بدون تصويت،

وإذ تشير إلى أن يوم ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦ يوافق الذكرى السنوية لمرور ١١٨ عاماً على تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في بورتوريكو،



الرجاء إعادة استعمال الورق

170616 170616 16-10064 (A)



وإذ تلاحظ بقلق أنه رغم تعدد المبادرات التي اتخذها الممثلون السياسيون لبورتوريكو والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، لم يتسمّ حتى الآن الشروع في عملية إلقاء استعمار بورتوريكو امثالاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ولقرارات اللجنة الخاصة ومقرراها بشأن بورتوريكو،

وإذ تضع في الاعتبار أن شعب بورتوريكو أعرب في غالبيته في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ عن رفضه لحالة التبعية السياسية التي يوجد فيها في الوقت الراهن، وأن هذه الحالة، بالنظر إلى استفحال الأزمة الاقتصادية والمالية في بورتوريكو، تحول دون اتخاذ شعب بورتوريكو قرارات سيادية كفيلة بمعالجة مشاكله الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة، بما فيها البطالة والتهميش والإعسار والفقر،

وإذ تلاحظ بقلق دنو قيام كونغرس الولايات المتحدة بفرض مجلس للرقابة المالية على بورتوريكو، متذرعاً في ذلك بالسلطة العامة المخولة للكونغرس. موجب بند الإقليم التابع من دستور الولايات المتحدة، وبيانات المدعي العام بالمحكمة العليا في الولايات المتحدة التي يؤكد فيها أن بورتوريكو ما زالت إقليماً تحت سيادة الولايات المتحدة وخاضعاً للسلطة العامة المخولة للكونغرس،

وإذ تلاحظ كذلك أن المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية قضت بشأن قضية بورتوريكو ضد سانشيز فالي، بناءً على استفسار قانوني من وزارة العدل بالولايات المتحدة، أن المصدر الأصلي والنهائي للسلطة الحكومية في بورتوريكو هو كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية،

وإذ تشدد مجدداً على الحاجة الملحة إلى أن تقوم الولايات المتحدة بوضع الأسس اللازمة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وقرارات اللجنة الخاصة ومقرراها بشأن بورتوريكو تنفيذاً كاماً،

وإذ تلاحظ أن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية. هر كز بورتوريكو التي شكلتها رئيس الولايات المتحدة، والتي قدمت تقريرها الثالث في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١، أكدت من جديد أن بورتوريكو إقليمٌ خاضع لسلطة كونغرس الولايات المتحدة، وأن المناقشات المتعلقة بمسألة المركز لا تزال حتى الآن في حالة من الجمود،

وإذ تحيط علماً بالإعلانات التي اعتمدتها مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقد في هافانا عام ٢٠١٤ ، ومؤتمر القمة الثالث للجماعة المعقد في بيلين، كوستاريكا، عام ٢٠١٥ ، ومؤتمر القمة الرابع للجماعة المعقد في كويتو

عام ٢٠١٦، وهي الإعلانات التي كررت تأكيد الطابع الأمريكي اللاتيني والكاربي لبورتوريكو، وأحيط فيها علما بالقرارات التي اتخذتها اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو، وأكدت مجدداً أن مسألة بورتوريكو مسألة تهمّ الجماعة، وأعرب فيها عن الالتزام بمواصلة العمل في إطار القانون الدولي، ولا سيما في إطار قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، على إخالء منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الاستعمار والمستعمرات، وكلفت بوجهها اللجنة الرابعة المنبثقة عن الجماعة بأن تتولى، بمشاركة الدول الأعضاء الأخرى الراغبة في الاشتراك في المهمة، تقديم مقترنات للمضي قدماً في هذا الصدد.

وإذ تلاحظ أيضاً الإعلان الخاص المتعلق ببورتوريكو الذي اعتمدته رؤساء دول وحكومات التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية، المجتمعون في كراكاس يومي ٤ و ٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، وأعربوا فيه عن تأييدهم القوي لحق شعب بورتوريكو وغير القابل للتصرف في تقرير المصير والحصول على الاستقلال التام، وأشاروا إلى أن بورتوريكو أمة من الأمم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتميز بهوية وتاريخ ذاتيين متميزين ولها حقوق سيادية منتهكة بفعل الوصاية الاستعمارية المفروضة عليها منذ أكثر من قرن؛ وشددوا على أن قضية استقلال بورتوريكو شأنٌ يهم منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومحافلها المعنية بالحوار والتعاون السياسي، ولا سيما جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وطالبو بإطلاق سراح السجناء السياسيين الذين وقعت عليهم أحكام بالسجن بسبب كفاحهم من أجل الاستقلال وحق بورتوريكو في تقرير المصير، ومنهم الرفيق أوسكار لوبيس ريبيرا المختلي في ظروف غير إنسانية منذ ٣٥ عاماً،

وإذ تلاحظ كذلك "إعلان بنما" الذي اعتمدته مؤتمر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المقود في بنما يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ دعماً لاستقلال بورتوريكو بحضور ٣٣ حزباً سياسياً من ٢٢ بلداً من بلدان المنطقة، والذي انبثقت عنه استنتاجات أعيد تأكيدها في الإعلان الصادر عن مجلس الدولية الاشتراكية في كاسكاييس، البرتغال، في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ الذي أعرب فيه عن التأييد للدعوة المتكررة التي توجهها اللجنة الخاصة بالإجماع إلى الجمعية العامة لكي تنظر في قضية استعمار بورتوريكو، ومن أجل إطلاق سراح أوسكار لوبيس ريبيرا وغيره من مواطني بورتوريكو الوطنيين الذين يقضون أحكاماً بالسجن في سجون الولايات المتحدة، وأعرب كذلك عن ارتياح مجلس الدولية إزاء رفض غالبية شعب بورتوريكو استمرار الوضع الاستعماري الحالي في البلد وتضامن المجلس معه،

وإذ تلاحظ أيضا النقاش الجاري في بورتوريكو بشأن التوصل إلى مسار يتيح البدء في عملية إنهاء الاستعمار في بورتوريكو، وإدراكا منها لعدم جدوا المشاورات التي تتم بمبادرة من الولايات المتحدة وللمبدأ القائل بأن أي مبادرة تستهدف تسوية المركز السياسي لبورتوريكو ينبغي أن تنبع من شعب بورتوريكو ولكن مشاريع قوانين عدّة قدّمت حتى الآن في بورتوريكو لتشكيل جمعية دستورية معنية بمسألة المركز،

وإذ تلاحظ كذلك توافق آراء شعب بورتوريكو على ضرورة الإفراج عن السجين السياسي البورتوريكي، أو سكار لوبيس ريبيرا، الذي يقضي عقوبة في أحد سجون الولايات المتحدة منذ ما يزيد على ٣٥ عاما لأسباب تتصل بالكافح من أجل استقلال بورتوريكو،

وإذ تلاحظ الشواغل التي تساور شعب بورتوريكو إزاء ما يتعرض له المؤيدون لاستقلال بورتوريكو من أعمال عنف تشمل القمع والترهيب وأخذ عينات الحمض النووي (الدنا) قسرا، بما في ذلك الأعمال التي كشف عنها النقاب في الآونة الأخيرة من خلال الوثائق التي رفعت عنها الميئات الاتحادية بالولايات المتحدة صفة السرية،

وإذ تدرك أن مشاة بحرية الولايات المتحدة ظلوا يستخدمون جزيرة بيكيس، بورتوريكو، لما يزيد على ٦٠ عاما في إجراء مناورات عسكرية، مع ما يستتبعه ذلك من عواقب ضارة بصحة السكان والبيئة وبالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدية من بلدات بورتوريكو،

وإذ تلاحظ توافق آراء شعب بورتوريكو وحكومته على ضرورة تنظيف وتطهير كل الأرضي التي كانت تُستخدم في السابق في إجراء المناورات العسكرية وإقامة المنشآت العسكرية وإعادتها إلى شعب بورتوريكو وضرورة استغلالها لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بورتوريكو، وتلاحظ اتفاقهم على أن تفيذ هذه العملية كان حتى الآن بطبيعاً،

وإذ تلاحظ أيضا الشكاوى المتواصلة التي يقدمها سكان جزيرة بيكيس بشأن استمرار تفجير القنابل وإشعال الحرائق المكشوفة كطريقة من طرق التنظيف، مما يفاقم مشاكل الصحة والتلوث القائمة ويعرض حياة المدنيين للخطر،

وإذ تلاحظ كذلك أن الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز<sup>(١)</sup>، المعقد في طهران، جمهورية إيران الإسلامية، في الفترة من ٢٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، وغيره من اجتماعات الحركة،

---

(١) A/67/506-S/2012/752، المرفق الأول.

قد أُعيد فيها تأكيد حق شعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وأهيب بحكومة الولايات المتحدة أن تتحمل مسؤوليتها المتمثلة في التعجيل بعملية تتيح لشعب بورتوريكو أن يمارس بالكامل حقه غير القابل للتصريف في تقرير المصير والاستقلال وإعادة الأرضي والمنشآت المشغولة في جزيرة بيسكيس وفي محطة روزفلت رودز البحريّة إلى شعب بورتوريكو الذي يشكل أمة من الأمم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وحُثت الجمعية العامة على النظر فعليا في مسألة بورتوريكو من جميع جوانبها،

وقد استمعت إلى بيانات وإفادات تمثل شتى وجهات النظر السائدة في أوسع نطاق شعب بورتوريكو ومؤسساته الاجتماعية،

وقد نظرت في تقرير مقرر اللجنة الخاصة عن تنفيذ القرارات المتعلقة ببورتوريكو<sup>(٢)</sup>،

١ - تؤكد من جديد حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصريف في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وانطباق المبادئ الأساسية لذلك القرار على مسألة بورتوريكو؛

٢ - تكرر التأكيد على أن شعب بورتوريكو أمة من الأمم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لها هويتها الوطنية الذاتية المستقلة؛

٣ - تهيب من جديد بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحمل مسؤوليتها المتمثلة في التعجيل بتنفيذ عملية تتيح لشعب بورتوريكو أن يمارس بالكامل حقه غير القابل للتصريف في تقرير المصير والاستقلال، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وقرارات ومقررات اللجنة الخاصة بشأن بورتوريكو وفي إطار الامتناع التام لها، وتمكنه من اتخاذ قرارات سيادية كفيلة بمعالجة احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية العاجلة، بما فيها البطالة والتهميش والإعسار والفقر؛

٤ - تلاحظ أن مسألة استقلال بورتوريكو تحظى بدعم واسع النطاق من جانب شخصيات بارزة وحكومات وقوى سياسية شتى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

٥ - تلاحظ مجددا النقاش الجاري في بورتوريكو بشأن تنفيذ آلية تكفل مشاركة ممثلي جميع قطاعات الرأي في بورتوريكو مشاركة كاملة، بما في ذلك إنشاء جمعية دستورية تعنى بمسألة المركز استنادا إلى بدائل إنهاء الاستعمار المعترف بها في القانون الدولي، واضعة في

اعتبارها المبدأ القائل بأن أي مبادرة تستهدف تسوية المركز السياسي لبورتوريكو يجب أن تنبئ من شعب بورتوريكو؛

٦ - تعرب عن بالغ القلق من الإجراءات المتخذة ضد مؤيدي استقلال بورتوريكو، وتشجع على التحقيق في تلك الإجراءات بالجدية الالزامية وبالتعاون مع السلطات المختصة؛

٧ - تطلب إلى الجمعية العامة أن تنظر في مسألة بورتوريكو بصورة شاملة ومن جميع جوانبها، وأن تبت في هذه المسألة في أقرب وقت ممكن؛

٨ - تثت حكومة الولايات المتحدة، تمثيا مع الحاجة إلى ضمان حق شعب بورتوريكو المشروع في تقرير المصير وحماية حقوق الإنسان الخاصة به، على أن تستكمل عملية إعادة جميع الأراضي والمنشآت التي شغلتها في جزيرة بيكيس وبلدة سيبا إلى شعب بورتوريكو، وأن تحترم حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الصحة والتنمية الاقتصادية، وأن تعجل بتنفيذ عملية تنظيف وتطهير المناطق التي كانت تُستخدم من قبل لأغراض المناورات العسكرية باعتماد طرق لا تزيد من تفاقم العواقب الوخيمة الناجمة عن نشاطها العسكري وذلك بغية الحفاظ على صحة سكان جزيرة بيكيس وحماية البيئة، وأن تتحمل تكاليف تلك العملية؛

٩ - تقيب مجددًا برئيس الولايات المتحدة الأمريكية أن يفرج لدوع إنسانية، ودون مزيد تأخير، عن السجين السياسي البورتوريكي أوسكار لوبيس ريبيرا الذي بلغ من العمر ٧٣ عاما وهو يقضي حكما بالسجن في أحد سجون الولايات المتحدة منذ أكثر من ٣٥ عاما لأسباب تتصل بالكافح من أجل استقلال بورتوريكو، وترحب بالإفراج عن نوربيرتو غونزاليس كلاوديو؛

١٠ - تخيط علما مع الارتياح بالتقرير الذي أعده مقرر اللجنة الخاصة تنفيذا لأحكام قرار اللجنة المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥؛

١١ - تطلب إلى المقرر أن يقدم إليها تقريرا في عام ٢٠١٦ عن تنفيذ هذا القرار، يضمنه مستجدات التطورات المتصلة بعملية إنهاء الاستعمار في بورتوريكو، وفقا للقرار ١٥١٤ (د-١٥)؛

١٢ - تقرر إبقاء مسألة بورتوريكو قيد الاستعراض المستمر.